اغراق السوق بالمعلبات شيء جميل.. لكن ، ماالنوعية؟!

ربات البيوت يفضلن المعلبات لسهولة تحضير الطعام

الآباء لا يفضلون سوى معلبات الفطور

❖تاجر جملة يحمل الرقابة الصحية والتجارية مسؤولية دخول الرديء

❖الرقابة الصحية: عند الضرورة نرسل المعلبات للفحص في ميناء العقبة

بغداد/ كريم جاسم السوداني

بعد ان ملئت اسواق بغداد (شورجتها وعلاويها) بأنواع المعلبات العربية والعالمية منها بصلاحية نافذة ومنها من غير صلاحية تباع بأثمان متهاودة ومنها بأبخس الاثمان معلنة بذلك عن (المحمر والمشمر) للحوم الحمر والبيض ومنها من حملت اسم البلد المصنع ومنها من خلت منه بتاتا!!

وكثير منها ذبحت على الطريقة الاسلامية والاخرى ذبحت على الطريقة (الاسرائيلية)؟!

كثر اللغلط هنا وهناك بين المارة والمتسوقين بالسؤال عن التسعيرة من بائع المفرد وتجار الجملة الذين علقوا لافتة تشير الى ان (لا نتعامل بالمفرد!!) بعد ان اختفت لافتات (نبيع بالمفرد) من شوارع بغداد وضواحيها؟!..

تجولت (المدى) في اسواق بغداد لمعرفة ماذا يفضل المواطن العراقي البضاعة المستوردة ام المحلية ولماذا هذا الاقبال على المعلبات وهل هناك بضائع اسرائيلية بينها وكيفية التعامل معها.. ومن وراء دخولها .. ؟

رخص ثمنها

استطلعنا آراء الناس وكان اولهم حيدر فاخر (١٧ سنة) جاء هو ووالدته للتسوق وسألناه لماذا الاقبال على المعلبات فأجاب.. المعلبات اولاً رخيصة الثمن وسهلة التحضير وتلبي رغبات افراد العائلة الواحدة وتضفي على المائدة جمالية عالية فنحن نتسوق ما يلزمنا اما سنة الصنع وتاريخ النفاذ فهما مهمان جداً وحقيقة نراقبه جيداً الا ان البضاعة الايرانية لم نفقة منها شيئاً لأنها تبدأ بـ (١٧٠٠) وتنتهي بأرقام كأنها (ضرورة) ومع ذلك نقتنيها.

وجاء رد باسمة محمد (٢٤ سنة) عن اسئلتنا بالقول.. ان تشكيلة المعلبات تغنيك عن الطبخ والتعب والتحضير الذي يأخذ كل وقتك وتعد هي وجبة سريعة وخفيفة صراحة كنا محرومين منها لغلاء اسعارها قبل سقوط النظام علماً اني افضل البضاعة العربية على العالمية والمحلية لأنها مصنوعة من مواد اولية (معتبرة) او غير مغشوشة وذات نكهة رائعة مثل (الحمص بالطحينة والفول المدمس).

الحاج رعد ابراهيم (٥٣ سنة) كان له رأي آخر حيث اشار الى انه لا يتعامل مع لحوم (الافخاذ الامريكية) ولا اللحم الهندي واي نوع من انواع اللحوم المعلبة الا انه يقتني جميع اكلات الفطور من الاجبان والقشطة والحليب والعسل ولا يتعامل مع المعلبات الاخرى وسألناه لماذا؟ فأجاب ما عندي ثقة!!

السوق غارق بالمعلبات

وتوقفنا عند ماجد الملا (٤٩ سنة) تاجر جملةليحدثنا عن تكدس انواع واشكال المعلبات وطريقة دخولها وبخس اثمانها فأجاب: بعد سقوط النظام عمت الفوضى البلاد وفتحت الحدود على مصراعيها دخلت علينا انواع واشكال المعلبات عن طريق الاردن وبعدها سوريا وتلتها البضائع من دول الخليج لتغرق السوق وكانت السوق العراقية فارغة وخاوية من كل شيء لذا بدت الاسعار في النزول وبدأ التنافس على اشده وكان الطلب على المواد شيئاً لا يصدق خصوصاً المحافظات الشمالية والبصرة والعاصمة بغداد تعد في الدرجة الاولى وكثر العرض وقل الطلب وبدأ العد التنازلي بالاسعار الى ان وصل لهذا الحد والوضع مستقر حالياً الا اني اتوقع الصعود.. وبادرناه بالسؤال لماذا؟ اجاب ان لدى الحكومة فكرة فرض رسوم كمركية واكيد ستؤثر في الاسعار ولكن ليس كما فعل النظام السابق.. وفي مباغتة حرجة سألناه.. هل لديك بضاعة اسرائيلية؟! فأجاب بتشنج واضح (نحن لا نتعامل مع الصهاينة) وصارت لدينا خبرة طيلة الاشهر الماضية بهذه البضاعة وعلمت من قبل التجار وتم الاتفاق بعدم التعامل معها وغادرنا تاركاً محلاته لصبيان يعملون معه؟!

قانون صحفي صارم

وللوقوف على مجريات العمل والتنسيق بين شرطة الحدود والكمارك والصحة التقينا مدير الرقابة الصحية في وزارة الصحة الدكتور عماد الدين النقاش حدثنا قائلاً .. هناك لجنة استشارية في الوزارة تعنى بمتابعة الرقابة الصحية تجاه أي خلل غذائي حيث تنفذ قرارات عن طريق الرقابة الصحية الغذائية ويكون اجتماعها دورياً لغرض متابعة ما ينشر في العالم بخصوص تلوث الاغذية وتأثيرها في الصحة العالمية وكثير من الاحيان تردنا عن طريق التجار والمواطنين الاصلاء.

واكد د. النقاش ان لدى المديرية قانوناً صارماً حيث لا يسمح لأية جهة حكومية كانت ام اهلية بادخال مواد غذائية الا بعد تقديم ضمانات للحكومة العراقية تضمن صحة المواطن العراقي.

وتم مؤخراً تشكيل رابطة اهلية للتجار العراقيين تجمع (التاجر المنتج والمستهلك) على حد سواء، احد واجباتها هو ابلاغ الرقابة الصحية عن أي خلل في المواد الغذائية ان وجد.

وعن المنافذ الحدودية التي يسمح بإدخال المواد الغذائية عن طريقها حصراً اشار الى ان بعد سقوط النظام اصبح العراق ذات حدود مفتوحة لكل من هب ودب الا ان بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تمت السيطرة على المنافذ الحدودية وحددت بـ(٦ منافذ فقط) من مجموع ٢٠ منفذاً حدودياً لدخول المواد الغذائية الى العراق جعلنا لكل بلد مجاوز للعراق منفذاً واحداً فقط.

لا وجود للبضاعة الاسرائيلية

وكررنا السؤال عن دخول البضائع الاسرائيلية الى العراق فأجاب.. سمعنا أن هناك بضائع اسرائيلية دخلت الى العراق ولكن من خلال عملنا ومتابعتنا واجراء الفحوصات الكثيرة لم يثبت ذلك واوضح ان على جميع التجار الاجانب او العرب تطبيق القوانين العراقية المعمول بها داخل العراق ضمن خاصية الصحة الغذائية للمحافظة على صحة المواطن العراقي والدليل على قوة الاجراءات هو كثرة الشاحنات المتوقفة على الحدود بإنتظار الفحص والموافقة من السلطات العراقية مع كثرة الحاح التجار وترددهم على المديرية لغرض الاسراع في انجاز المعاملات وادخال البضاعة.

واعترف الدكتور عماد الدين بأن السوق العراقية قد اغرقت بالكثير من المواد الغذائية التي لم تدخل ضمن عملية الفحص الرقابي وهذا يدل على ان ما يزيد حمل الرقابة الصحية في حالة تعرض العديد من المواطنين الى النوبات الصحية.

وعمدت المديرية مؤخراً الى اتخاذ اجراء وقائي من خلال نشر المخالفات لتجار الاغذية والماركات المتداولة في السوق عبر وسائل الاعلام المقروءة والمرئية لردع التجار المخالفين الذين يتعمدون الاساءة الى صحة المواطن.

وماذا لدى المديرية من اجهزة للفحص بعد ان سمعنا ان العراق يرسل عينات الاغذية الى الهند للفحص عن المواد المسرطنة؟!

اكد النقاش انه لدى المديرية اجهزة حديثة متطورة وذات مواصفات عالمية لفحص الاغذية ولدينا ملاك متطور ولديه القدرة والامكانية العلمية للتعامل مع هذه الاجهزة في فحص الاغذية فقط وفي حالة وجود شك نرسلها الى مختبر (الاردن) في ميناء العقبة وهو معتمد من قبل الصحة العالمية للتأكد والتيقن من الفحص الذي جرى داخل العراق.

المعلبات نافذة الصلاحية

استبشرنا خيراً بإجابات مدير الرقابة الصحية من خلال السيطرة على الحدود بعدم دخول المواد الغذائية الا بعد الفحص وتجنيب المواطن العراقي من كل ما يسيء الى صحته بعد رفع شعار (صحة المواطن فوق كل اعتبار) لكن لدينا تساؤل مهم جداً كيف نتخلص من المواد الغذائية النافذة الصلاحية وغير القابلة على الاستهلاك البشري التي ملئت الاسواق وقارعة الطريق وذلك عن طريق عينات عشوائية من جميع الانواع من خلال مفارز الرقابة الصحية لفحصها من جديد وعزل الصالح منها عن الطالح ملأت تساؤل موجه الى وزارة الحصة؟!

رعاية القاصرين في بابل بين ضوابط الدائرة ورغبات العوائل

وزارة المالية والبنك المركزي لم يحلا مشكلة ودائع القاصرين بالدينار السويسري

بابل / مكتب (المدى)

تشتمل مديرية رعاية القاصرين في محافظة بابل على آلاف المعاملات بين قاصر ومفقود واسير حرب وغير ذلك ممن تقوم المديرية بالتصرف بأموالهم والقيام باتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تضمن حقوقهم حتى من الوصي على القاصر، بل إن المديرية تقوم بمتابعة أحوال القاصرين وكل ما يستجد بشأنهم باعتبارها المسؤولة عن إرثهم وأموالهم.

وأنت تمر بهذه المديرية تشاهد المراجعين يتأبطون معاملاتهم وكل قاصر لديه دعوى يريد من خلالها تنفيذ شيء معين تراه المديرية وتقيمه فإذا ما كان في مصلحة القاصر فأنها تقوم بالواجب.

إلغاء القرار ١٢٤٤ لسنة ١٩٨٢

ولأجل الإطلاع على مجريات العمل في مديرية رعاية القاصرين في بابل التقينا السيدة مقبولة جواد تايه مديرة هذه الدائرة ودار حوار معها بدأناه بالسؤال.. هل تم إصدار قرار بخصوص المفقودين؟

فقالت - بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ أصدر مجلس الحكم قراره المرقم ١٨٠٣ الذي أوقف العمل بموجبه بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٨٢ والعودة إلى القواعد الشرعية وبموجب هذا القرار اقيمت عدة دعاوى على هذه الدائرة لإثبات وفاة المفقودين حكماً واصدرت قرارات بذلك وتم تصديقها تمييزاً، ومنحوا شهادات وفاة وأصدرت قسامات شرعية لهم وبموجب هذه القسامات تم صرف جميع مستحقاتهم المودعة في مديريتنا إلى الورثة.

ولكن العمل بهذا القرار أوقف بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٤ وتقرر العودة للعمل بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل لحين صدور قرار من جهة تشريعية خاصة.

★لماذا تمنع المديرية سحب الأموال العائدة للقاصر؟

- إن قانون رعاية القاصرين المرقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ جاء لحماية حقوق وأموال القاصر فلا يمكن العبث بها وهدرها ولكن يحق للقيم سحب أموال القاصر عند شرائه عقاراً يسجل باسم القاصر ويحق له كذلك سحب نفقة غير اعتيادية للقاصر من مبلغه المودع في الأعياد والمناسبات وهي محددة وفقاً للتعليمات.

★هل تعرضت المديرية لأعمال السلب والتخريب؟

- نعم وللأسف فقد نهب أثاث الدائرة وتم إعادة تجهيزها من قبل شركة (RTI)ولكن الأضابير والحمد لله لم تتعرض للتدمير ونحن نقوم بتحويل محتويات هذه الأضابير على الحاسوب وبشكل اقراص للحفاظ عليها.

نعمل بموجب القسام الشرعي

★كيف يتم القيام بالزيارات الميدانية؟

- إن مكتب البحث الاجتماعي الموجود في هذه المديرية مكلف بالقيام بهذه الزيارات للقاصر للتقصي عن أوضاعه الاجتماعية والمعيشية ومستواه الدراسي ودراسة مشاكل القاصر ووضع الحلول المناسبة لها بالتشاور والتنسيق مع ذويه أو القيم عليه.

★شهادات الوفاة الصادرة للقاصر عن أحزاب ومنظمات هل تتعاملون بها؟

- إن الأمر الذي يتعلق بمديريتنا هو القسام الشرعي أما شهادات الوفاة التي تصدر من الأحزاب والمنظمات. فأمر قبولها أو رفضها يتعلق بمحكمة الأحوال الشخصية.

★كيف تجمع واردات القاصرين؟

- توضع اليد على العقار العائد للقاصر وبعد إجراء الكشف الموقعي على العقار لمعرفة مشتملاته وتحديد موقعه وتقدير قيمته من قبل الخبراء يعلن عن تأجيره بالمزايدة العلنية وبعد أن ترسي على المزايد الأخير يبرم عقد إيجار بين المستأجر الذي رست عليه المزايدة مع المديرية ويكون بدل الإيجار شهرياً أو سنوياً ويتعهد المستأجر خطياً بالمحافظة على العقار وفي حالة تأخر المستأجر عن الدفع تتخذ بحقه الإجراءات القانونية وفقاً لقانون إيجار العقارات وبواسطة الشعبة القانونية في المديرية حفاظاً على حق القاصر.

نتعامل مع قرارات المحاكم

★هل تتلقون التعليمات والأوامر من المحكمة والقضاة؟

- نحن مديرية مرتبطة بدائرة رعاية القاصرين في بغداد وزارة العدل ونتلقى التعليمات والأوامر من الدائرة التي نتبع لها أما علاقتنا مع المحكمة فهي علاقة قانونية لأن هناك دعاوى تقام على المديرية في محكمة الأحوال الشخصية والقرار الصادر من المحكمة والمصدق تمييزه واجب التنفيذ في دائرتنا وكذلك دعاوى إزالة الشيوع المقامة في محكمة البداءة ويكون فيها القاصر مدعى عليه فقرار القاضي المكتسب الدرجة القطعية والذي بموجبه أزيل الشيوع في ما يؤول إلى القاصر يودع في صندوق هذه المديرية إضافة إلى حجج القسامات الشرعية وحجج الوصايا والتخارج وحجة القيمومية المؤقتة تعرض على المديرية لأخذ الموافقة عليها..

★ألا ترون بان مبلغ عشرة آلاف دينار قليلة ومن حدد ذلك؟

- سابقاً كان الحد للنفقة غير الاعتيادية عشرة آلاف دينار فقط وبموجب التعليمات الحالية أصبح المبلغ لا يقل عن ثلاثين ألف دينار وذلك حسب رصيد القاصر.

★ونسبة الاستثمار التي هي محددة بـ(٧٪)؟

- النسبة تم تحديدها من قبل لجنة متخصصة في هذا المجال وإذا ما تم أي تغيير وفق مقتضيات وضرورات الحالة الاقتصادية للبلاد فسوف يتم إخبارنا بذلك...

★ألم تفاتح مديريتكم البنك المركزي أو وزارة المالية بمعادلة أموال القاصر المودعة إليكم بالدينار السويسري مثلاً قاصر لديه مبلغ عشرة آلاف دينار ورثها عن أبيه منذ عشر سنوات والآن لم يعد لها أية قيمة نقدية فهل من حل؟

- هذه مسألة تهم الكثير من القاصرين وقد فاتحت الدائرة وزارة المالية والبنك المركزي ولكن أية تعليمات لم تصدر بهذا الخصوص حتى الآن.

واختتمت حديثها معنا بدعوة جميع المواطنين الذين لديهم أي إشكال لمراجعتنا لغرض وضع الأمور في نصابها الصحيح وأن غايتها أولاً وأخيراً خدمة المواطن والسعي الحثيث لأداء كل ما من شأنه أن يحفظ حق القاصر لأنه أمانة في أعناقنا جميعاً.

برغم إنها تتربع على عرش النفط

كركوك تشكو ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق الاستثمارات

كركوك/ابراهيم خليل

تحتل محافظة كركوك موقعاً متميزا من بين محافظات العراق اقتصاديا وصناعيا وزراعيا حيث جعلها النفط الذي تتربع على عرشه في مصافي المدن النفطية الكبيرة في العالم.. الا ان كركوك هذه المدينة العريقة التي تتوحد تحت خيمتها جميع القوميات والاديان وجعلت من نسيجها العربي والكردي والتركماني والمسيحي وحدة متراصة متلاحمة على الرغم من المؤامرات التي تحاك ضد هذه المدينة والجميع هنا يعملون بقلب واحد من اجل العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد..

إن هذه المدينة التي تتربع على عرش النفط لم تشهد حدوث أي تطور في المجالات السياحية والصناعية والنفطية والزراعية الى جانب ضعف الواقع الخدمي فيها..

إعادة تأهيل المشاريع الأساسية

ويقول اسماعيل احمد الحديدي نائب محافظ كركوك ورئيس لجنة الاعمار فيها ان محافظة كركوك بجهود فنييها ومهندسيها استطاعت منذ الايام الاولى للتحرير من اعادة الخدمات الاساسية ومنها الماء والكهرباء وتأمين الوقود على الرغم من حالة الفوضى وانعدام الأمن ولكن بفضل الكوادر العراقية الكفوءة ومساعدة حكومتي اقليم كردستان لنا تمكنا من تأهيل وصيانة عدد من المشاريع ومنها مشروع ماء كركوك الموحد بطاقة ٧٠ مليون غالون يوميا (لتامين مياه الشرب لاكثر من ٤٠ حيا سكنيا في المدينة الى جانب تشغيل محطتي ملا عبد الله الكهربائية والدبس الحراريتين وتنفيذ مشروع لانارة كركوك ومد خطوط الماء والصرف الصحي لعدد من الاحياء السكنية وتنفيذ حملات اعمار شاملة استهدفت صيانة وتأهيل الدوائر كافة بالتعاون مع القوات الامريكية واقليم كردستان واعمار معظم الكليات والمعاهد والمدارس التي اسهمت في حصول كركوك على المراتب المتميزة في النتائج النهائية للامتحانات وتشكيل قوة للشرطة تضم اكثر من خمسة الاف عنصر موزعة على ١٥ مركزاً للشرطة في الاقضية والنواحي ومركز المدينة الى جانب تشكيل فرقة للحرس الوطني تضم اكثر من ثلاثة الاف ونصف عنصر ..واكد ان الدوائر التجارية مستمرة في تجهيز المواطنيين بالمواد الانشائية الى جانب تأمين الحصة التموينية لكل المواطنيين في عموم المحافظة..واضاف ان المحافظة وبالتنسيق مع وزارة الصناعة اعادت الحياة لمعمل السمنت في كركوك والذي يقوم بأنتاج اكثر من الف طن شهريا كمرحله اولى وبواقع خطيين لمواكبة وسد حاجة المواطنيين المتزايدة ودعم المشاريع التنموية التي تشهدها كركوك ..

كركوك مركزً للديمقراطية

في حين قال تحسين محمد علي رئيس المجلس المحلي في كركوك ان المحافظة شكلت مجالس محلية في عموم الاقضية والنواحي ومركز المدينة تضم كافة القوميات دون أي تميز ويعكس التجربة الديمقراطية في العراق الجديد وبشكل يضمن حقوق الجميع ويسهم في جعل العراق وكركوك خاصة مركزا للديمقراطية التي كان العراقيون محرومون منها بعد سنوات القهر والحرمان التي عاشها شعبنا والحروب التي دفع فاتورتها..

ومن المشاكل التي تعيق عمليات البناء والاعمار في كركوك ولاتسهم في حفظ الامن هي مشكلة المرحلين الاكراد والتركمان والتي كان النظام السابق قد قام بترحيلهم من كركوك بسبب سياسته التي استهدفت تمزيق الوحدة الوطنية وخلق الفتن بين القوميات المتأخية في كركوك وعمليات الانفال وتهديم القرى الى جانب مشكلة استمرار الهجمات على المشاريع النفطية وخطوط نقل النفط عبر كركوك الى ميناء جيهان التركي والخطوط الثانوية . وبهذا الصدد طالب نائب محافظ كركوك الشخصية البارزة في مجتمع كركوك الدول المانحة والحكومة المؤقتة بتسريع تأمين التخصيصات المالية لبناء مجمعات ملائمة للمرحلين وضمان عودتهم الى كركوك بهدوء دون ان يسيء للقوميات الاخرى الى جانب مطالبته وزارة النفط والداخلية بأعادة شرطة النفط التي كان السفير بريمر ووزارة الداخلية قد حلوها على الرغم من تأريخها الذي يعود الى العشرينيات من القرن الماضي والتي تمتلك الخبرة في حماية الخطوط النفطية والمنشأت على طول المسارات خاصة وهي تضم اكثر من ٤٠٠ شرطي ولها مواقعا واماكن تمركزها وتاتي مطالبتنا بها بعد فشل شركات الحماية والعشائر في تامين الحماية للخطوط النفطية..